محافظ اللاذقية: تحديات متمثلة بالعدد الكبير من المباني الآيلة للسقوط وتشكل خطراً على السلامة

الوطن

بحث محافظ اللاذقية عامر هلال مع وفد من مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية بدمشق وممثلين حكوميين ومن منظمات إنسانية وتنموية في بعض الدول المانحة (إيطاليا والنرويج والسويد وسويسرا)، متطلبات إيجاد حلول طويلة الأمد للمتضررين من الزلزال والتعاون القائم بين الجهات الحكومية والمجتمع المحلي والمنظمات، لتقديم المساعدة والتدخل المطلوب لسد الاحتياجات.

وتناولت المباحثات، التي جرت في مبنى المحافظة صباح أمس التسهيلات المقدمة لمن فقدوا الوثائق الخاصة بهم تحت الأنقاض، والوصول إلى المتضررين خارج مراكز الإيواء، حيث قدم هلال لمحة عن خطة الاستجابة الحكومية منذ اللحظات الأولى لوقوع الكارثة وحجم الأضرار الكبير التي تسبب بها، بما فيها من خسائر بشرية وممتلكات ومبان عامة وخاصة، والصعوبات التي واجهتها فرق البحث والإنقاذ والكوادر الطبية، نتيجة الحرب والحصار المفروض على سورية، وما تسبب به ذلك من نقص في الآليات والتجهيزات والمواد الطبية اللازمة.

هلال بين أن خطة الاستجابة تعززت مع وصول فرق الإنقاذ وقوافل المساعدات الإغاثية من الدول الشقيقة والصديقة ومساعدة المجتمع الأهلي والمحلي والمنظمات الدولية، مشيراً إلى مجموعة من التحديات المتمثلة بالعدد الكبير من المباني المتضررة والآيلة للسقوط، والتي تشكل خطراً على السلامة العامة والحاجة إلى معدات وآلات مناسبة لهدمها، إضافة إلى المباني التي تتطلب تدعيماً.

وأكد هلال أهمية تضافر الجهود الدولية والمنظمات في مجال تأمين السكن للعائلات المتضررة التي كانت مقيمة في هذه المباني، ويتجاوز عددها ٧٧ ألف أسرة، إضافة إلى رفع الإجراءات القسرية المفروضة على سورية التي أثرت سلباً نت الشعب السوري، وتشكل عائقاً أمام تلبية المتطلبات الإنسانية بما فيها القطاع الصحي.

من جهتها أعربت نائب مدير مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية «مارينا ثرون هولست» عن التعازي بالضحايا الذين فقدتهم سورية من جراء الزلزال، مشيرة إلى العمل الكبير الملقى على عاتق المؤسسات الحكومية والجمعيات والمنظمات الدولية لمواجهة تداعيات الزلزال والتخفيف من آثاره.

وبينت أن الوفد حضر من عدة دول مانحة، وعقد عدة اجتماعات مع الشركاء المحليين، وجال في عدد من المناطق للاطلاع على حجم الأضرار التي خلفها الزلزال وظروف العائلات المتضررة واحتياجاتها، وإيصال متطلباتها إلى بلدانهم، مؤكدة السعي لتوفير تمويل إضافي لدعم الجهود الإنسانية والإغاثية في سورية، وتمكين الجهود الحكومية من تحقيق الاستجابة المطلوبة لاحتياجات المتضررين.

وكان الوفد قد اطلع على مشروع إعادة تأهيل المنازل المتضررة من جراء الإرهاب في دورين بريف اللاذقية الشمالي، والذي تنفذه دائرة العلاقات المسكونية في بطريركية أنطاكية وسائر المشرق للروم الأرثوذكس، وعلى عدد من مراكز الإيواء في مدينتي اللاذقية والحفة وظروف العائلات المقيمة فيها واحتياجاتها.

إخلاء ٦ مدارس في طرطوس تصدعت بالزلزال

مديرية التربية لـ«الوطن»: نقل طلابها إلى مدارس أخرى وننتظر الاعتمادات لتدعيمها وإعادة تأهيلها

طرطوس- هيثم يحيى محمد

طلبت لجان السلامة العامة بطرطوس إخلاء عدد من مدارس المحافظة التي تصدعت وأصابها الضرر الكبير نتيجة زلزال السادس من شباط الماضي وأكدت عدم عودة التعليم إليها قبل تدعيمها بشكل إنشائي متميز ومن هذه المدارس (بستان الحمام- النقيب- جديدة البحر- حريصون- بلمانا- حمام واصل).

وبدأت مديرية التربية باتخاذ الإجراءات اللازمة سواء لجهة تأمين طلابها في مدارس مجاورة أم لجهة العمل من أجل تدعيمها وإعادة تأهيلها إضافة لمتابعة وضع عشرات المدارس الأخرى التي تحتاج للترميم والصيانة نتيجة ما أصابها من أضرار الزلزال من دون حاجة للإخلاء لكن المشكلة في الاعتمادات المالية غير المتوافرة.

يقول رئيس دائرة الأبنية المدرسية سامر صالح لـ«الوطن»: بناء على الجولات الميدانية والمشاهدات البصرية للجان مراقبة المباني المدرسية في دائرة الأبنية المدرسية بعد وقوع الزلزال الأول والثاني والهزات الارتدادية تم إحالة ٢٤٠ مدرسة إلى لجان السلامة العامة الفرعية في المحافظة لتحديد عوامل الخطورة وتوصيف حالتها البنائية وبالتالي حاجتها للإخلاء، كما تم مراسلة مديرية الخدمات الفنية للقيام بالدراسة الإنشائية للتدعيم والتأهيل والصيانات الكبيرة وتنفيذها ضمن خطط البناء وعن طريق المنظمات الدولية وبالتنسيق والتعاون مع الشركة العامة للدراسات.. وأكد أن مديرية التربية تقوم أيضاً بالتحضير لإجراء الصيانات الخفيفة والإسعافية للمدارس التي جاءت الأضرار فيها خفيفة ولم تتعرض لتصدعات خطيرة كالنوافذ والأبواب وبعض الانسلاخات البيتونية للأسقف والجدران وهي بانتظار تخصيصها بمبالغ مالية لتغطية الكلف التقديرية لإنجاز أعمال (الصيانة- الترميم- المعالجة لحالات التصدع الخفيفة) حيث لم ترد أي اعتمادات إضافية بعد حدوث الزلزال.

بدوره قال رئيس دائرة التخطيط في المديرية ياسر علوش: إن مديرية التربية تستكمل تنفيذ الإجراءات الإسعافية الطارئة للتخفيف من التداعيات السلبية جراء الزلزال وتتابع إجراءات السلامة العامة في المدارس، وبعد أن تم الانتهاء من جمع الإحصائيات الكاملة عن المدارس المتضررة ستقوم دائرة الأبنية المدرسية بأعمال الترميم والصيانة الخفيفة وفق الإمكانات المحددة من هيئة الأبنية المدرسية.. وحول الإجراءات الإدارية قال علوش: اتخذت مديرية التربية من خلال دائرة التخطيط عدداً من القرارات الإدارية المتعلقة بإخلاء المدارس المتصدعة التي اتخذت فيها لجان السلامة العامة المكلفة بالمحافظة قرارات بضرورة إخلائها بعد دراسة الكشوف البنائية وتم استيعاب تلاميذ وطلاب هذه المدارس في مدارس مجاورة آمنة وفق القدرات الاستيعابية لهذه المدارس وبما يتناسب مع أوقات الدوام المدرسي لها (دوام صباحي في حال وجود قاعات شاغرة كافية أو اعتماد الدوام النصفي في حال عدم وجود قاعات شاغرة صباحاً) فمدرسة حمام واصل حلقة ثانية، ومدرسة مساكن معمل الإسمنت حلقة أولى تم استيعاب طلابهما في مدرسة الحلقة الثانية الدوام المسائي.

ومدرسة حريصون حلقة ثانية تم الاستيعاب في حريصون حلقة أولى، أما بلمانا فتم الاستيعاب في مدرسة الوادي الأخضر وبالنسبة لثانوية جديدة البحر تم استيعابها في جديدة البحر حلقة ثانية بدوام كامل وثانوية النقيب تم نقل الطلاب إلى الحلقة الأولى والحلقة الثانية تم نقلها إلى مدرسة المكيشفاني المجاورة.

التحضير لافتتاح مطبخ وتوزيع وجبات إفطار بحماة

جمعيات خيرية تنشط لمساعدة أسر فقيرة وفاقدة المعيل

حماة- محمد أحمد خبازي

شهدت أسواق حماة أمس إقبالاً كبيراً على شراء المواد الضرورية واللازمة للأيام الأولى من شهر رمضان المبارك، وبيَّنَ العديد من المواطنين الذين التقتهم «الوطن» في سوق ٨ آذار الشعبي، أنهم اشتروا مؤونة ثلاثة أيام استعداداً لرمضان المبارك، وأوضحوا أن شراءهم اقتصر على البندورة والبطاطا والكوسا والباذنجان والخس والنعنع والبقدونس والفجل فقط.

ولفتوا إلى أن أسعار المواد أساساً مرتفعة، ولم تشهد ارتفاعاً جديداً كما اعتاد الباعة أن يفعلوا قبيل رمضان، وذكروا أن سعر كيلو البندورة مابين ١٨٠٠ – ٢٠٠٠ ليرة، والبطاطا ١٨٠٠ ليرة والكوسا ٢٠٠٠ والباذنجان الأسود مابين ٢٣٠٠ – ٢٥٠٠ ليرة، أما النباتات الورقية فسعر الربطة ٥٠٠ ليرة والفجل الكيلو بـ١٠٠٠ ليرة.

وأشار بعضهم إلى أن المواد الأخرى كالبقوليات والسكر والرز والزيت، فيحصلون عليها من الجمعيات الخيرية، التي تقدم لهم سلات رمضانية فيها كل ما يحتاجونه خلال الشهر الفضيل.

وذكر بعضهم أنهم استلموها منذ أيام من جمعية الرعاية الاجتماعية الخيرية وقيمتها نحو ٣٥٠ ألف ليرة، وتضم تمراً وفروجاً نيئاً وسمنة نباتية وأرزاً وجبنة وحلاوة وزعتراً وبرغلاً وزيت دوار الشمس ومرتديلا وحمصاً ومعكرونة ورب البندورة وعدساً وشعيرية ولبنة ومربى وسكراً وشاياً وملحاً، إضافة إلى كيس مسحوق غسيل وسائل جلي، وصابون، وظرف مسحوق غسيل.

من جانبه، كشف رئيس الجمعية زياد عربو لـ«الوطن»، أن عدد الأسر المستفيدة من السلة الرمضانية نحو ٧٠٠٠ أسرة، وقد تم دعم السلة لتصبح بقيمة ٥٠٠ ألف ليرة.

أما عن استعدادات المحافظة للشهر الفضيل ودعم الأسر الفقيرة، فبيَّنَ مصدر بالأمانة العامة للمحافظة لـ«الوطن»، أنه كما في كل عام تستنفر المحافظة الجهات الداعمة فيها، كغرفتي التجارة والصناعة، والجمعيات الخيرية والأهلية، والنقابات المهنية والشعبية بالمحافظة، لتقديم المساعدات للعائلات المحتاجة والفاقدة المعيل، وفي هذه السنة أضافت لتلك الفئات متضرري الزلزال.

وأوضح أن المحافظ دعا كل تلك الجهات لاجتماع مؤخراً، بهدف التنسيق والتعاون خلال الشهر الفضيل، لتعزيز مبدأ التكافل الاجتماعي، وتوزيع المساعدات العينية والمادية للعائلات المحتاجة لتخفيف الأعباء عنها خلال الشهر المبارك، وذلك وفق قاعدة بيانات بأسماء العائلات الفقيرة والمحتاجة على مستوى المحافظة، وتقديم الدعم لها بالتنسيق مع الأمانة العامة للمحافظة، لضمان وصول المساعدات لأكبر عدد من المستحقين ومنعاً من الازدواجية.

وأضاف المصدر: كما تم البدء بالتحضير لإقامة المبادرات الإنسانية على مستوى المحافظة، كافتتاح المطابخ الخيرية، وتوزيع وجبات إفطار صائم، وأسواق خيرية، ليتم البيع فيها بأسعار أقل من السوق ومناسبة للمواطنين، وتجهيز سلات غذائية ليتم توزيعها لمستحقيها، وافتتاح العيادات الطبية المجانية.

من جانبه، بيَّنَ مدير التجارة الداخلية بحماة رياض زيود لـ«الوطن»، أن المديرية وضعت خطة عمل استعداداً للشهر الفضيل، تتضمن جدول مناوبة على مدار الساعة، وتقسيم المحافظة إلى قطاعات إضافة للقطاعات الموجودة، لتسهيل الرقابة على الأسواق بالمدينة والريف، والحضور بالأسواق على مدار الساعة.

وأوضح أنه تم تكثيف عمل الدوريات على المواد التي يحتاجها المواطنون ببداية رمضان المبارك، كاللحوم والبقوليات والألبان والأجبان والخضار والفاكهة.

ولفت إلى أن المديرية تتابع كل الفعاليات لتأمين المواد بالنوعية الجيدة والسعر الحقيقي للمواطن.

وذكر أنه في حال تعرض المواطن لأي عملية غش أو البيع بسعر زائد، ما عليه سوى إعلام حماية المستهلك من دون شكوى خطية، بل التأكيد على المحل الذي اشترى منه أي مادة بسعر زائد.

اللجان الفنية تكشف على أكثر من ٦ آلاف مبنى في حمص وريفها

نقيب المهندسين لـ«الوطن»: عدد كبير من الأبنية يحتاج إلى صيانة أكثر من تدعيم

حمص- نبال إبراهيم

بين رئيس فرع نقابة المهندسين بحمص خليل جديد للوطن» أن اللجان الفنية المشكلة من مهندسين استشاريين على مستوى المحافظة تواصل عملها بالكشف على المباني وتلبية طلبات المواطنين أو الدوائر الحكومية أو المنشآت للكشف الفوري الحسي على العقار وإعطاء الرأي الفني وتنظيم التقارير الخاصة بكل حالة على حدة، حيث تم الكشف على أكثر من ٦ آلاف مبنى على مستوى المحافظة بالمدينة والريف حتى تاريخه.

وأوضح أنه نتيجة لتلك الكشوفات تبين أن هناك مجموعة من الأبنية بحاجة إلى إزالة ولكن ليس نتيجة الزلزال بقدر نتيجة العمليات الإرهابية والحرب التي كانت سابقاً في المحافظة، مؤكداً أنه لا يوجد أي مبنى تمت إزالته بسبب الزلزال لكون الشدة الزلزالية التي تعرضت لها المحافظة كانت بحدود ٥ درجات وهذه الشدة تتحملها الأبنية القائمة بالمحافظة ولو وصلت الشدة فوق ٦ درجات لكان حدث كارثة بالمحافظة.

وأشار جديد إلى أن عدداً كبيراً من الأبنية التي تم الكشف عليها تحتاج إلى صيانة أكثر مما تحتاجه إلى تدعيم ناتجة عن الرطوبة وتسرب المياه وعدم معالجتها إضافة لسوء الاستثمار وتغيير طبيعة البناء والاستثمار، فعلى سبيل المثال نظام ضابطة البناء في أحد الأحياء ثلاثة طوابق وتم ارتكاب مخالفة وتم بناء طابق رابع وبالتالي أصبح هذا المبنى بحاجة إلى تدعيم، أي الكثير من الأبنية تحتاج إلى تدعيم نظراً لوجود مخالفات فوق هذه الأبنية التي لم تكن مصممة على الدراسات السابقة التي كانت معمولة وفق عدد الطوابق المسموح بها وبالتالي وجود طابق أو طابقين مخالفين في أي بناء قائم أصبح هذا البناء يحتاج إلى إعادة دراسة وتدعيم والتأكد من جملته الإنشائية ما إذا كانت تتحمل شدات زلزالية أو حتى أية هزات أرضية.

ولفت إلى أن دراسات التدعيم جارية حالياً وهناك تعاون مع أصحاب العقارات الذين أبدوا استعدادهم للقيام بالأعمال التنفيذية لتصدع البناء الناتج عن آثار الحرب والزلزال علماً أنها حالات قليلة، موضحاً أن أغلب اللجان التي قامت بالكشف على الأبنية (ريفا ومدينة) شاهدت وجود تشققات ليست خطرة في أغلب المساكن تستوجب أعمال الصيانة بوجود المهندس أو بغيابه وبشكل مجاني وطوعي وأن أغلب المساكن التي تم الكشف عليها لا تحتاج لتقارير يترتب عليها ذمم مالية، مشيراً إلى أن عدد اللجان المشكلة يزداد بحسب الحاجة وقد وصل عددها إلى ١٤ لجنة في المدينة و١٢لجنة في الريف.

وأكد جديد أن عملية الكشف على الأبنية بعد الزلزال مجانية ولم يتحمل المواطنون أي تكلفة، وأما المبالغ المطلوبة بعد الكشف الأولي هي لإجراء الدراسة للمبنى المتضرر ووضع المخططات والتصورات لتدعيمه بالشكل الأمثل، مشيراً إلى أنه تم ضمن الاجتماع المركزي للمهندسين السوريين تحديد تسعيرة تقرير السلامة الإنشائية الذي يحدد حسب مساحة البناء ودراسات التدعيم وغيرها، مبيناً أن المباني التي تعرضت للهدم في المحافظات المنكوبة ومخططاتها موجودة في حال أراد صاحب البناء إعادة المبنى ذاته ستكون المخططات مجانية ونسبة الإشراف عليه ٤٠ بالمئة من الكلفة فقط، وأما الدراسات الجديدة في حال أراد صاحب البناء (تعديل المخطط) فستكون الأسعار مخفضة أيضاً.

وأوضح جديد أنه تبين من خلال لجان الكشف على المباني الموجودة بحمص وخصوصاً مناطق المخالفات أن أي شدة زلزالية قوية تتجاوز ٦ درجات يعني أن هناك أبنية كثيرة مهددة بالسقوط لا محالة وقد تسبب الضرر للأبنية في الأحياء المجاورة كما في أحياء (البياضة – وادي الذهب – كرم اللوز وكرم الزيتون ودير بعلبة)، وهذا ما يستدعي إعادة النظر بالمخططات التنظيمية في المناطق العشوائية (المخالفات) وبالكودات الموجودة وإيجاد نظام ضابطة بناء حديث يتم فيه دراسة الأبنية المقاومة للزلازل والبيئة المستدامة والعمارة الخضراء أي دراسة كل العلوم الهندسية الحديثة المفروض تطبيقها في المناطق التنظيمية الحديثة.

ولفت جديد إلى أنه فيما يخص الدراسات المتعلقة بالأبنية المتصدعة على صاحب البناء التقدم بطلب إجراء الدراسة ولكن في حال كان البناء مخالفاً بالأساس قبل حدوث التصدعات فالوحدات الإدارية هي التي تعالج الموضوع في هذه الحالة لكون نقابة المهندسين جهة فنية تقرر فقط حالة البناء بعد الكشف إن كان سليماً إنشائياً أو سليماً وبحاجة إلى التدعيم أو الإزالة لأنه يشكل خطراً على الجوار.

وأشار جديد إلى أنه لدينا كود يؤكد أن هناك مناطق تستثنى من الزلازل وهي مصنفة ضمن منطقة القطاع (أ) البعيد عن مجال الفوالق نهائياً وحمص كانت ضمن الكود القديم قبل عام ١٩٩٩ مصنفة مناطق درجة رابعة وثالثة وثانية وأولى وصفر، ولدينا أيضاً الكود العربي السوري وهو (برامج دراسة الأبنية المقاومة للزلازل) الذي صدر بعد ذلك وتم تقسيم حمص إلى ٣ مناطق A B C، مبيناً أنه كلما انتقلنا باتجاه البحر ترتفع النسبة وأن حمص تتم دراستها كأقل احتمال حدوث زلزال من حماة أو اللاذقية لكون الساحل قريباً من الصدع.

وأوضح أن الكود العربي السوري هو نظام دراسات الأبنية بجميع أشكالها مثل (التعدد والطابق) من حيث عدد الطوابق ونوعية المنشأة وخاصيتها (عامة – خاصة أو معامل....)، مبيناً أنه صدر ثلاثة كودات أولها عام ١٩٩٩ ثم في عام ٢٠٠٤ وآخرها عام ٢٠١٢ حيث تم التشديد بعد هذا العام على ضرورة التقيد بوجود دراسة زلازل لأي بناء مهما كانت مساحته وحالياً بعد الزلزال الأخير من المؤكد أنه سيتم تغيير الكود وإصدار خريطة زلزالية جديدة.

المدينة الرياضة وفندق القرداحة والمنطقة الحرة باتجاه مراكز إيواء متوسطة الأمد

اللاذقية - عبير سمير محمود

اشتكى مواطنون متضررون بفعل الزلزال في محافظة اللاذقية من وجود تفاوت في توزيع المساعدات الإغاثية بين منطقة وأخرى، مشيرين إلى أن هناك أحياء حصلت على معونات مرات عدة في حين أنها غائبة (المعونات) عن أحياء أخرى بشكل تام.

وطالب متضررون بضرورة أن تشمل المساعدات والسلل الغذائية جميع المتضررين في المحافظة مع وضع قاعدة بيانات واضحة تشمل الجميع دون حدوث فوضى والتأكد من تحقيق العدالة في آلية التوزيع.

وأكد متضررون مستضافون لدى عائلات أخرى، أنهم حتى تاريخه لم تشملهم أي من المساعدات الإنسانية منذ وقوع الكارثة في السادس من شهر شباط الماضي، مشيرين إلى أن منازلهم تهدمت وأنهم لجؤوا إلى أقاربهم ويحتاجون المساعدة في هذه الظروف الصعبة التي تمر على الجميع وسط غلاء الأسعار في السواق بشكل عام.

مصدر في غرفة عمليات الإغاثة بمحافظة اللاذقية أكد لـ«الوطن»، أن عملية توزيع المساعدات الغذائية تتم وفق خطة تهدف للوصول إلى كافة المناطق والقرى في محافظة اللاذقية ريفاً ومدينة، لتصل إلى كل المتضررين بفعل الزلزال سواء مواد إغاثية أم مساعدات غذائية.

ولفت المصدر إلى أداء واجب العمل ببذل جهود كبيرة من المؤسسات العاملة ضمن غرفة عمليات الإغاثة بالمحافظة، لمتابعة وتنفيذ برنامج العمل وفق الخطة الموضوعة للوصول إلى المحاور كافة وتغطية الاحتياجات ضمن المحافظة عموماً.

وأكد المصدر أن العمل مستمر للتخفيف من معاناة المتضررين من الزلزال وتوفير أهم المتطلبات في ريف المحافظة، ولدى العائلات المستضيفة وبمراكز الإيواء مع وجود مراكز للمؤسسات المنضوية في غرفة العمليات التي تعمل ضمن المدينة، وذلك بالتوازي مع متابعة احتياجات مراكز الإيواء بتزويد العائلات المقيمة فيها بالمواد الصحية ومتطلباتها، بما فيها المواد الغذائية والوجبات وذلك بالتعاون مع المؤسسات والمنظمات المنضوية فيها، والجمعيات الخيرية والفرق التطوعية.

ولفت المصدر إلى متابعة عمل خطة غرفة عمليات الإغاثة بمحافظة اللاذقية بالمؤسسات المنضوية فيها على مدار الساعة، للوصول إلى كل المتضررين بسبب الزلزال، ومناطق المحافظة وقراها كافة، مع الإشارة إلى توزيع المواد الإغاثية على العائلات بالتنسيق مع الوحدات الإدارية والمخاتير.

في وقت يتم التأكيد على متابعة الأوضاع الصحية في مراكز الإيواء، مع استمرار الفرق الطبية التابعة لمديرية الصحة بعملها لمتابعة الحالة الصحية للعائلات المقيمة في مراكز الإيواء وخارجها من خلال نقاط طبية يتم العمل فيها بالتعاون مع فرع منظمة الهلال الأحمر.

وحسب المصدر فقد وضعت غرفة العمليات بنوداً مرحلية للوصول إلى مراكز إيواء مؤقتة متوسطة الأمد محددة ومجهزة لاستقبال العائلات المتضررة من الزلزال، وبالتوازي مع العمل على تجهيز مركزي إيواء ليكونا مراكز متوسطة الأمد بالشراكة مع المنظمات الدولية، (صالة المدينة الرياضية وفندق القرداحة)، تم الكشف على بناء المنطقة الحرة المرفئية الذي يتسع لنحو ١٠٠ عائلة من خلال منظمة PUI وبانتظار نتيجة الكشف وبيان إمكانية تجهيز البناء بالشراكة مع باقي المنظمات الدولية ليكون مركز إيواء متوسط الأمد، يضاف إلى ذلك عمل المنظمة ذاتها على تجهيز كل من مركزي الباسل والشبيبة كمراكز متوسطة الأمد.